في بـيـــانـهـــا الـخـتـــامـي

قمة الدوحة تؤكد على احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق

المنامة / الوكالات

اشار البيان الختامي لقمة الدوحة الى مواضيع حساسة في الشأن العربي وتطرق الى الموقف من قضايا العراق وفلسطين ولبنان فضلا عن اقرار خطوات اقتصادية من شأنها دعم الدول الخليجية

وفيما يتعلق بالملف العراقي فالموقف الخليجي واضح في هذا الصدد حسب البيان حيث اكد على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية والاسلامية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية مع التأكيد على أن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي كمطلب أساسي لتحقيق الاستقرار فيه معبرا عن استعداد دول المجلس للتعاون مع السلطات العراقية في التصدي للارهاب ومكوناته.

ويمكن ايجاز ما جاء في البيان الختامي لقمة الدوحة بالنقاط التالية:

أولا: أن الاعلان عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ يشكل مرحلة فاصلة في طريق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وبخاصة أن انشاء السوق المشتركة ودخولها حيز التنفيذ ظل لفترة طويلة حلما يراود دول المجلس.

ثانيا: أن ما تضمنه البيان من إعادة التأكيد على ما تم ويتم انجازه في مجالات التعاون الاقتصادي الاخرى بخاصة في تعميق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف والانشطة الاقتصادية والاستثمارية الى جانب تطوير قواعد ممارسة تجارة التجزئة والجملة بما يتوافق مع متطلبات السوق المشتركة الى جانب البرنامج الزمني للاتحاد النقدى وتوجيه وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع برنامج مفصل لاستكمال جميع متطلبات الاتحاد النقدي ورفعه الى الدورة القادمة للمجلس الاعلى

ثالثا : أن الجوانب الامنية كانت هي الاخرى حاضرة وبقوة في البيان الختامي في ظل العلاقة الترابطية بين تحقيق الامن والاستقرار والسير في طريق التنمية الشاملة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي حيث أعاد البيان التأكيد على مواقف دول المجلس من قضية الارهاب وأهمية نبذه بمختلف أشكاله وصوره وأيا كان مصدره مع التأكيد في ذات الوقت على أن مكافحة الارهاب لن تأتي الا من خلال جهد وتعاون اقليمي ودولي منسق من خلال هيئة الامم المتحدة التى دعاها البيان الى تفعيل ما نادي به بشأن انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيقها بين الدول لرصد ومراقبة تحركات التنظيمات والعناصر الارهابية واحباط مخططاتها.رابعا: جدد المجلس على صعيد الملف النووي الايراني تأكيده والتزامه بمبادئ مجلس التعاون المتمثلة في احترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية ووجه الدعوة الى ايران بمواصلة الحوار مع المجتمع الدولي مع مطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة انتشار الاسلحة النووية واخضاع جميع منشاتها النووية للتفتيش الدولي مع حث المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

وبشأن عملية السلام في الشرق الاوسط جاء موقف دول الخليج داعما للمواقف العربية في هذا الصدد وبخاصة مبادرة السلام العربية من خلال التطلع لان يحقق مؤتمر أنابوليس للسلام أهدافه في المزيد من الخطوات الايجابية للسلام في الشرق الاوسط وتدشين مفاوضات السلام بين الاطراف المعنية في النزاع تتناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالحدود والمياه واللاجئين والقدس والامن بما ينتج عنه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وازالة المستوطنات من الاراضي المحتلة وضرورة شمول المفاوضات المسارين السوري واللبناني في اطار حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط. بالاضافة الى أن البيان تطرق أيضا لمجمل القضايا التى تعد نقاط توتر في المنطقة سواء فيما يتعلق بالشأن اللبناني أو الشأن السوداني أو الشأن الصومالي ومسألة الجزر الاماراتية المحتلة.

اتهام جندي من المارينز بالقتل في حادث بالفلوجة

لوس انجليس / وكالات-

وجهت لجندي بمشاة البحرية الامريكية اتهامات للمرة الثانية امس الاول بالقتل واهمال واجبه في جريمة قتل معتقل عراقي بالرصاص خلال عمليات قتالية بمدينة الفلوجة في عام ٢٠٠٤, واشار بيان من قاعدة مشاة البحرية في كامب بيندليتون ان السارجنت جيرمين نيلسون متهم باطلاق النار على الرجل اثناء عملية تفتيش منزل في الفلوجة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ عثر خلالها على اسلحة.

ومن المتوقع ان يحدد قاض عسكري خلال اجراءات تسبق المحاكمة في اوائل العام المقبل ماذا كان يتعين ان يواجه المتهم محاكمة عسكرية.

ويواجه ايضا خوسيه لويس نازاريو قائد فرقة نيلسون اتهامات جنائية في هذه القضية وهي واحدة من سلسلة حوادث يواجه فيها افراد بالقوات المسلحة الامريكية اتهامات بارتكاب جرائم عنف في العراق وزادت من الانتقادات الموجهة للغزو الامريكي.

وكان نيلسون قد اتهم اصلا بالقتل فيما يتعلق بهذه القضية التي وقعت في اب ولكن قائدا عسكريا اسقط هذه الاتهامات في اطار تعزيز سلطات التحقيق.

وذكرت شكوى قدمت للمحكمة الجزائية الامريكية في سنترال كاليفورنيا ان نازاريو وجنود آخرين بمشاة البحرية اعتقلوا اربعة رجال اثناء تفتيش منزل اطلقت النار عليهم منه في وقت سابق. وعثروا ايضا على بنادق من طراز ايه كي-٤٧ وذخيرة.

وقالت الشكوى نقلا عن محادثة باللاسلكي ان "نازاريو قال انه سئل..هل ماتوا " وهو سؤال رد عليه نازاريو بالنفي.

"وقال نازاريو انه طلب منه "جعل ذلك يحدث."

وقالت الشكوى ان نازاريو قتل احد الرجال العزل والذي كان مستلقيا على ظهره.

وذكرت الشكوى ان نازاريو قال بعد ذلك "من ايضا يريد ان يقتل هؤلاء الرجال لانني لا اريد ان افعل كل هذا بنفسي."

وتأتي تهمة اهمال الواجب التي وجهت لنيلسون من عدم اتباعه اجراءات الاشتباك السليمة واجراءات احتجاز المعتقلين.

العامل الديني ما يزال محور جدل في الانتخابات الرئاسية الاميركية

واشنطن/ وكالات

تجسد دعوة المرشح الجمهوري الى الانتخابات الرئاسية الاميركية ميت رومني المنتمي الى طائفة المورمون الى التسامح الديني هذا الاسبوع، اهمية عامل الدين في السياسة الاميركية، ولو ان النظرة الى الموضوع تغيرت جذريا منذ حملة جون كينيدي في الستينات.

ووجه ميت رومني الخميس دعوة الى التسامح الديني مع الجمهوريين البروتستانت الذين ينظرون الى "كنيسة يسوع المسيح لقديسي الايام الاخيرة" على انها بدعة، مبديا تفهمه لعقيدة البروتستانت حول التجذر الديني في الولايات المتحدة.

في ١٩٦٠، اعلن جون كينيدي، الكاثوليكي الوحيد الذي انتخب رئيسا لبلد غالبية سكانه من البروتستانت، ايمانه ب"اميركا يكون الفصل فيها بين الكنيسة والدولة تاما" وذلك في خطوة تهدف الى طمأنة الناخبين.

واوجز المرشح الى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ جون كيري، الديموقراطي الكاثوليكي الذي خسر في مواجهة جورج بوش، في مؤتمر عقد اخيرا في مركز ابحاث "بيو فوروم حول الدين والحياة العامة"، التطور الحاصل في الولايات المتحدة بالعبارة التالية: "كان على كينيدي ان يثبت انه ليس شديد التمسك بكاثوليكيته ليكون رئيسا. اما انا فكان علي ان اثبت انني كاثوليكي بدرجة كافية لاكون رئيسا".

ويرى رئيس مركز بيو فوروم لويس لوغو ان اندفاعة حصلت في الحركة الانجيلية ردا على الثورة على التقاليد التي شهدتها الستينات.

وساهمت هذه الحركة في انتخاب البروتستانتي جيمي كارتر الذي يجاهر بايمانه.

الا ان الانجيليين اصيبوا بخيبة امل من كارتر، فتحولوا الى الجمهوري رونالد ريغن. ومنذ ذلك الحين، تدعم الحركة الانجيلية باستمرار مرشحي الحزب الجمهوري ووظفت كل طاقاتها لايصال جورج بوش في عام ٢٠٠٠ ثم مرة ثانية في ٢٠٠٤,

ويشكل الانجيليون حوالي ٤٠٪ من الناخبين الجمهوريين في ولاية ايوا (وسط)، وهي الولاية الاولى التي سيتم فيها التصويت في الانتخابات التمهيدية للحزب في الثالث من كانون الثاني/يناير. لذلك، بدأ ميت رومني، الحاكم السابق لولاية مساتشوستس (شمال شرق)، يعمل على كسب هؤلاء الناخبين على امل الفوز في الترشيح الجمهوري الى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨,

وارتدى هذا الجهد طابعا ملحا بالنظر الى التقدم الواضح الذي حققه المبشر المعمداني مايك هوكابي، الحاكم السابق لاركنسو (جنوب)، الذي يقدم نفسه على انه "قائد مسيحي" ويتقدم على رومني ب٢٢ نقطة (٣٩٪ مقابل ١٧٪)، بحسب استطلاع للراي نشرته مجلة "نيوزويك" في نهاية الاسبوع.

وكان جورج رومني، والد المرشح الحالي، خسر في ١٩٦٨ ترشيح الجمهوريين الى الرئاسة في مواجهة ريتشارد نيكسون. الا ان انتماءه الى طائفة المورمون لم يثر اي جدل في تلك الحقبة.

ويقول لوغو ان عدد المورمون لم يكن مرتفعا في حينه (ثلاثة ملايين في ١٩٧١، وهم اليوم ١٣ مليونا بينهم ستة ملايين في الولايات المتحدة).

ويضيف "لم تكن طائفة المورمون تستقطب الاهتمام كثيرا (...) ولم تكن اليقظة الانجيلية التي جعلت من الانجيليين قوة سياسية داخل الحزب الجمهوري، حصلت بعد".

وتفاوتت ردود الفعل حول خطاب رومني. فبعض قادة اليمين الديني اشادوا به. وقال جيمس دوبسون، مؤسس منظمة "فوكوس اون ذي فاميلي" (تركيز على العائلة)، ان الخطاب شكل "تذكيرا رائعا بالدور الذي يجب ان يلعبه الايمان الديني في السياسة والحكومة".

الا ان شخصيات اخرى في اليمين لم تشاطره هذا الرأي. وكتب مايكل غيرسون، معد خطابات جورج بوش سابقا، في مقال في صحيفة "واشنطن بوست" ان مشكلة رومني "الاساسية لا تكمن في معتقداته الدينية بقدر ما هي التساؤلات حول قناعاته السياسية العميقة المتعلقة بآراء تتبدل في ما يتعلق بالاجهاض وحق حمل السلاح والهجرة".

واسف ديفيد بروكس، كاتب الافتتاحيات المحافظ في صحيفة "نيويورك تايمز"، لكون رومني استعاد نظرية "حرب مفترضة بين المؤمنين وغير المؤمنين، مستبعدا عمليا غير المؤمنين من "المجتمع الوطني".

قصة اخبارية

يوجد تحسن أمني .. لكن الامر بحاجة الى وقت

بغداد / وكالات

عادت الحياة إلى طبيعتها في منطقة الكرادة وسط بغداد، بعد الانفجار الدامي الذي نفذه انتحاري يقود سيارة مفخخة، الأربعاء الماضي، وراح ضحيته نحو (٣٨) مدنيا بين قتيل وجريح. المواطنون بدأوا يلمون البقايا ويزيلون الأنقاض، وفتحت المحال التجارية وعاد المتبضعون إلى السوق. ولكن "بحذر" كما قال صاحب أحد المحال التجارية، فهناك توقع بعودة المفخخات ولكن باساليب أخرى.

العميد قاسم عطا كبير المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قال إن الانفجارات التي يقوم بها المسلحون هنا وهناك وبين الحين والاخر والتي تستهدف المدنيين في الاسواق والاماكن العامة "لاتشكل ظاهرة " ويفسر عودة المفخخات بأنها " محاولة من الإرهابيين لاثبات وجودهم.

" مقابل ذلك ابدى العديد من المواطنين مخاوف من أن الامن "لم يستتب في بغداد تماما " لأن الجماعات المسلحة مازالت تقوم ببعض أعمال العنف ضد المدنيين.

الكاسب مازن حسين علو (٤٤عاما من اهالي الكرادة) يقول " نتوقع التفجيرات في أي لحظة، لاننا نعتقد بأن الاوضاع الامنية في بغداد لم تتحسن تماما لأن الجماعات المسلحة والانتحاريين مايزالون يتربصون الفرص لقتل اكبر عدد من المدنيين في محاولة لتقويض الامن."

وأضاف علو "حي الكرادة هو الاكثر استهدافا من قبل الانتحاريين كونه مركزا تجاريا يقع في قلب العاصمة " وهناك كما يقول " حذر بين أهالي المنطقة."

فيما يقول فارس الشمري"٣٨" عاما من أهالي حي الصالحية " السيارات المفخخة والعبوات الناسفة مازالت تشكل تحديا كبيرا أمام بيانات الحكومة العراقية وقوات الامن العراقية رغم التحسن الامني الملحوظ في بغداد." ولكن الشمري يلاحظ أن المفخخات صارت تنفجر " في فترات متفاوتة."

ومع ذلك يرى الشمري أن المواطن " يجب ان لايعول كثيرا على اجراءات الحكومة، إنما عليه ان يقي نفسه بنفسه " ويحدد الوسائل بـ"تجنب الاماكن المزدحمة والمناطق."

العميد عطا يكشف بأن السيارة المفخخة التي فجرت في الكرادة "لم تأت من خارج المنطقة، أي انها فخخت في المنطقة " ويعلل ذلك بأن الانتحاري " ليس بأمكانه أن يتجاوز نقاط التفتيش واجهزة الكشف عن المتفجرات." ويشير الى أن العمليات ضد الجماعات المسلحة مستمرة، وعند السؤال عن الوقت قال "نحتاج الى أشهر حتى نطهر بغداد من الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون."

نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عبد الكريم السامرائي يقول " هناك تحسن، ولكن الأمن لم يستتب." وفي حديثه يربط السامرائي تحسن الأمن بالوضع السياسي "ان استتباب الامن في عموم العراق يحتاج الى وقت، ولابد أن يسبقه استقرار سياسي واستقرار اقتصادي. " ويحيل السامرائي استمرار الانتحاريين الى وجود البطالة " لانها تشكل مشكلة كبيرة، فبعض العاطلين يحاولون

الانضمام للجماعات المسلحة للحصول على المال لقاء تنفيذ عملية مسلحة ضد المدنيين او ضد الموظفين والمسؤولين."

ومن جانب آخر اوضح السامرائي بأن استباب الامن " يحتاج الى تجهيز وتدريب قوات الامن العراقية لتمكينها من مسك الارض وأخذ المبادرة، ولتكون لها القدرة على محاربة الجماعات المسلحة."

من جانب آخر رفض النائب عباس البياتي عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب وعضو الائتلاف العراقي الموحد أن تكون عودة المفخخات دليلا عن تدهور الوضع الأمني بعد التحسن النسبي وقال بأن الاعمال المسلحة المتفرقة "هي محاولة من قبل التنظيمات المسلحة،وخصوصا تنظيم القاعدة، لاثبات وجودها بعد ان طوردت من قبل مجالس الصحوة ورجال العشائر وقوات الامن، وبعد ان فقدت حاضناتها وملاذاتها الآمنة."

وأضاف البياتي" أن الاجهزة الامنية العراقية بدأت تأخذ زمام الامور، بعد ان انتزعت المبادرة من التنظيمات الارهابية. هذه التنظيمات تحاول ان تثبت للرأي العام انها موجودة، وان ما يقال عن القضاء عليها غير صحيح."